حالة المعابر في قطاع غزة

2011/4/30 - 2011/4/1

يتناول هذا التقرير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة، والتي يصدرها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أوضاع المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد، خلال الفترة من 2011/4/1 وحتى 2011/4/30. ويرصد التقرير أثر استمرار فرض سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي حصارها الشامل على حياة سكان القطاع المدنيين وعلى أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. كما يفند التقرير مزاعم السلطات المحتلة التي تروجها حول إدخال تسهيلات على الحصار المستمر للعام الخامس على التوالي. وقد رصد المركز في هذا التقرير، أبرز السمات التي ميزت تلك الفترة، والبالغة 30 يوماً، وكانت كما يلي:

- **أحكمت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي حصار قطاع غزة، وكرست معبر كرم أبو سالم من الناحية الفعلية كمعبر تجاري وحيد للقطاع، رغم أنه غير ملائم للأغراض التجارية من حيث بعده وقدرته التشغيلية.**
- **وواصلت السلطات المحتلة سياستها في تشديد الخناق على كافة الحركة التجارية للقطاع، بما في ذلك السيطرة التامة على تدفق الواردات إليه أو تصدير منتجاته إلى الخارج.**
- **ومثل استمرار إغلاق معبر المنطار(كارني) كلياً، منذ تاريخ 2011/3/2، واقعاً مريراً ألقى بظلاله الخطيرة، توقف على إثره نشاط كافة المنشآت الاقتصادية والتجارية الواقعة في المنطقة الصناعية بغزة. جدير بالذكر أن المعبر المذكور هو الأضخم والأكبر حجماً من حيث قدرته التشغيلية لتدفق البضائع الواردة وتصدير منتجات القطاع. وجاء هذا القرار المجحف ليكمل آخر حلقة إغلاق ضمن سلسلة حلقات بدأت بإغلاق السلطات المحتلة لمعبر صوفا، جنوب شرق القطاع في أوائل العام 2009 بشكل نهائي، وإغلاق معبر ناحل عوز، شرق مدينة غزة، والذي كان مخصصاً لإمداد القطاع بالمحروقات وغاز الطهي في مطلع العام 2010 بشكل كامل ونهائي أيضاً.**
- **تؤكد الإحصائيات الواردة في هذا التقرير صدقية التحذيرات التي أطلقها المركز قبل نحو عام، والتي حذر عبرها من مخاطر تشغيل معبر كرم أبو سالم، كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة، وإغلاق باقي المعابر الحدودية الأخرى في أمام حركة التجارة من وإلى قطاع غزة، ضمن ما زعمته السلطات المحتلة في حينه بإدخال تسهيلات على تلك الحركة للتخفيف على السكان المدنيين في القطاع.**
- **وتشير هذه الإحصاءات والأرقام إلى الانخفاض الكبير في عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع، عبر معبر كرم أبو سالم، والذي أغلق خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير لأكثر من نصف أيام الفترة ذاتها. كما تشير إلى تراجع كبير في حجم الصادرات الغزية عبره أيضاً.**
- **فقد أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر لمدة 16 يوماً من أصل إجمالي الفترة البالغة 30 يوماً، أي بنسبة 53.33% من إجمالي أيام الفترة. وقد أدى ذلك إلى تفاقم معاناة القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية في قطاع غزة، وخلق مزيداً من المعيقات في حركة البضائع المحدودة المسموح بمرورها. وفي المقابل تكبدت تلك القطاعات أعباءً مالية إضافية نجمت عن ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات، بسبب بعد المعبر المذكور عن مركز الحركة التجارية والصناعية**

- في مدينة غزة. وعانى السكان المدنيون من ارتفاع أسعار بعض الواردات من تلك البضائع، كما تكبد مصدرو السلع الزراعية المحدودة أعباء مالية إضافية لنقلها إلى المعبر المذكور.
- وبلغ عدد الشاحنات الواردة خلال شهر ابريل الماضي 2,660 شاحنة، وبمعدل وصل إلى 88 شاحنة يومياً، وهو ما يمثل 64% من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى القطاع قبل إغلاق معبر المنطار في مطلع مارس الماضي. ولا يمثل هذا المعدل سوى 15% من متوسط عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة يومياً، قبل تشديد الحصار عليها في يونيو 2007، والتي كانت تصل إلى 570 شاحنة يومياً.
- تدحض البيانات الواردة في التقرير المزاعم التي تدعيها السلطات المحتلة بشأن إجراءات تخفيف الحصار عن قطاع غزة، حيث تتسم معظم السلع، والتي سمحت تلك السلطات بتوريدها إلى القطاع، بأنها فقط سلع استهلاكية. فما يزال الحظر التام مفروضاً على توريد المواد الخام، باستثناء كميات وأصناف محدودة جداً منها، وفي أضيق نطاق. ولا تلبي هذه الكميات المحدودة الحد الأدنى من احتياجات السكان، بعكس مزاعم السلطات المحتلة التي أعلنت من خلالها أنها ستسمح بمضاعفة عدد الشاحنات المسموح بمرورها إلى قطاع غزة.
- قلصت سلطات الاحتلال خلال شهر أبريل الماضي إمدادات قطاع غزة من غاز الطهي، بسبب الإغلاق المتكرر لمعبر كرم أبو سالم. فقد أوقفت سلطات الاحتلال إمداد قطاع غزة بغاز الطهي لمدة 16 يوماً بشكل كامل. وفي المقابل سمحت بتوريد كميات محدودة، خلال 14 يوماً، بلغت 2300 طن فقط. وبلغ المعدل اليومي لورادات القطاع من الغاز 76.6 طن فقط، أي ما يعادل 34% من الاحتياجات اليومية الحقيقية للسكان، والبالغة 300 طن يومياً. وجراء ذلك ما تزال أزمة غاز الطهي، والتي تخيم على القطاع منذ 5 أشهر، وذلك بسبب إغلاق السلطات المحتلة لمعبر ناحل عوز، والذي كان مخصصاً لواردات القطاع من الوقود وغاز الطهي، وبسبب محدودية الطاقة التشغيلية لمعبر كرم أبو سالم للاستجابة لاحتياجات سكان القطاع. وقد نجم عن ذلك تكدس الآلاف من اسطوانات الغاز الفارغة في محطات التعبئة والتوزيع، والبالغ عددها 29 محطة في القطاع، وازدادت معاناة السكان للحصول على احتياجاتهم من غاز الطهي، حيث أصبحوا يضطرون للانتظار لأكثر من ثلاثة أسابيع من أجل تلبية تلك الاحتياجات.
- وما يزال نحو 80% من سكان القطاع المدنيين يعتمدون في حياتهم على المساعدات الغذائية التي توفرها وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين ومنظمات الإغاثة الأخرى، فيما تتفاقم معدلات الأسر التي تعيش تحت خط الفقر، ويكابد نحو 40% من القوى البشرية العاملة في القطاع من بطالة دائمة ناجمة عن توقف غالبية المنشآت الاقتصادية فيه.
- استمرت السلطات المحتلة في فرض الحظر التام على تصدير المنتجات الغزية، خاصة السلع الصناعية، ما قوض أية فرصة حقيقية لإعادة تشغيل المنشآت الاقتصادية. وازداد الأمر تفاقماً مع تكريس معبر كرم أبو سالم كمعبر تجاري رئيسي ووحيد لقطاع غزة، والإغلاق المتكرر له، ما اثر سلباً على كمية الصادرات الزراعية الغزية المحدودة جداً، والتي سمحت بتصديرها خلال شهر ابريل.
- فقد سمحت السلطات المحتلة خلال شهر أبريل بتصدير كمية محدودة جداً من الزهور لا تتجاوز 11.2% من الكمية التي كانت تسمح بتصديرها قبل إغلاق معبر المنطار، حيث بلغت الكمية أقل من نصف مليون زهرة (475,000)، فيما أشارت البيانات إلى أن صادرات الزهور بلغت 2,152,000 زهرة و 4,054,000 زهرة خلال شهري مارس وفبراير الماضيين على التوالي.
- ومنعت السلطات المحتلة تصدير أية منتجات زراعية أخرى خلال نفس الفترة، وهو ما يفند مزاعم السلطات المحتلة عزمها السماح بتصدير منتجات قطاع غزة الزراعية بواقع 10 شاحنات يومياً. وقد ارتفعت كمية الزهور التي سمح بتصديرها منذ بداية الموسم في نوفمبر الماضي وحتى نهاية الفترة

التي يغطيها التقرير إلى 9.9 مليون زهرة من أصل 60 مليون زهرة ينتجها القطاع سنوياً. يُشار إلى أن صادرات قطاع غزة من المنتجات الزراعية في العام 2005 كانت تصل الى معدل 70 شاحنة يومياً.

- ما زالت السلطات المحتلة تماطل في تنفيذ قرارها القاضي بإدخال 60 سيارة أسبوعياً إلى القطاع دون إبداء أية أسباب لذلك، رغم مرور أكثر من 10 شهور على إعلانها رفع الحظر المفروض على دخول السيارات الصغيرة إلى القطاع، وذلك بعد منع استمر لنحو ثلاث سنوات.
- وقد شهدت الفترة التي يغطيها التقرير انخفاضاً في عدد السيارات التي سمح بدخولها إلى قطاع غزة، حيث سمحت السلطات الحربية المحتلة بإدخال 120 سيارة صغيرة فقط، في مقابل 180 سيارة سمح بدخولها في شهر مارس الماضي. وجراء ذلك ما تزال أسعار السيارات في قطاع غزة في ارتفاع مستمر جراء ذلك، فيما تشهد أسواق القطاع نقصاً كبيراً في قطع غيارها.
- استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر شامل على توريد مواد البناء إلى قطاع غزة، وذلك منذ نحو 4 أعوام. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير وافقت السلطات المحتلة على توريد كميات محدودة جداً من تلك المواد لصالح المنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة، سمحت خلالها بإدخال نحو 158 طناً من الحصمة، 1,890 طناً من الأسمنت ونحو 231 طناً من حديد البناء لصالح مشاريع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين " الأونروا"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP"، مؤسسة أنيرا ومصلحة مياه بلديات الساحل، وذلك في إطار ما يسمى بالتسهيلات التي أعلنت عنها سلطات الاحتلال منذ يونيو الماضي.
- وتشير البيانات الواردة في التقرير إلى أن اعتماد معبر كرم أبو سالم كمعبر تجاري رئيسي ووحيد لقطاع غزة أدى إلى انخفاض كمية الاسمنت التي سمح بتوريدها لصالح المنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، حيث سمح خلال شهر ابريل بدخول 1,890 طناً، مقارنة بـ 2,940 طن في شهر مارس و 2,094 طناً خلال شهر فبراير الماضيين. ويلاحظ تقليص تلك الكميات بنسبة 35.7% و9.7% على التوالي.
- ويلاحظ من البيانات أن انخفاضاً حاداً طرأ على كمية مادة الحصمة التي سمح بدخولها للمنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير مقارنة بالشهور السابقة، حيث سمح خلال شهر ابريل بدخول 158 طناً فقط، أي ما يعادل 0.22% من الكمية التي سمح بدخولها خلال شهر مارس والتي بلغت 70,000 طن، وما يعادل 0.58% من الكمية التي سمح بدخولها خلال شهر فبراير والبالغة 26873 طن.
- ويستدل كذلك من البيانات إلى أن الفترة التي يغطيها التقرير شهدت انخفاضاً حاداً في كمية حديد البناء التي سمح بدخولها للمنظمات الدولية مقارنة بالشهور السابقة، حيث سمح خلال شهر ابريل بدخول 231 طناً فقط، أي ما يعادل 35% من الكمية التي سمح بدخولها خلال شهر مارس والتي بلغت 659 طناً، وما يعادل 24% من الكمية التي سمح بدخولها خلال شهر فبراير والبالغة 956 طناً.
- ما يزال معبر بيت حانون(إيريز) مغلقاً أمام حركة وتنقل سكان القطاع، ويسمح في المقابل بمرور فئات محدودة وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان. وقد أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر في وجه هذه الفئات إغلاقاً تاماً لمدة 9 أيام.
- كما واصلت السلطات المحتلة سياستها الهادفة لتقليص عدد المرضى المسموح بعلاجهم داخل إسرائيل و/أو في مستشفيات القدس والضفة الغربية، وحرمت فئات جديدة من المرضى من اجتيازه للوصول إلى المستشفيات لتلقي العلاج. وقد أغلق المعبر في وجه المرضى لمدة 9 يوماً بشكل تام، بينما فتح المعبر جزئياً وسُمح بمرور نحو 690 مريضاً، أي بمعدل 23 حالة يومياً، وبنسبة انخفاض تصل الى 18.7% عن المعدل اليومي للشهر الماضي، و56% من المعدل اليومي الذي كانت تسمح به السلطات المحتلة خلال النصف الأول من العام 2006.

- كما واصلت السلطات المحتلة فرض قيود مشددة على مرور الصحافيين والدبلوماسيين والعاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة. وقد سمحت خلال الأيام التي فتح فيها المعبر، بدخول نحو 50 صحفياً، 70 دبلوماسياً و 500 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية. وقد جرى ذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.
- كما أغلق المعبر في وجه تجار القطاع خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 17 يوماً، وفي الأيام التي فتح فيها المعبر أمامهم سمح بمرور نحو 690 تاجراً فقط، أي بمعدل 23 تاجراً يومياً طيلة أيام الفترة. ويعتبر ذلك انخفاضاً حاداً عن العدد المحدود من التجار الذي كانت تسمح بمرورهم عبر المعبر خلال الشهر الماضي، حيث كانت تسمح بمرور 42 تاجراً يومياً (45.2%)، وعن المعدل اليومي قبل يونيو من العام 2007، حيث كانت تسمح بمرور نحو 150 تاجر يومياً (84.6%).
- تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية منذ نحو 46 شهراً حرمان ذوي نحو 700 معتقل في السجون الإسرائيلية من أبناء القطاع من زيارة أبنائهم المعتقلين في سجونها،من دون إبداء أية أسباب لهذا الإجراء غير المبرر، والذي يتعارض مع قواعد القانون الإنساني الدولي.
- واستمر فتح معبر رفح الحدودي لسفر مواطني القطاع إلى مصر والخارج أو العودة إلى القطاع. وقد تمكن خلال الفترة التي يغطيها التقرير نحو 5190 مواطناً من مغادرة القطاع عبر معبر رفح، فيما عاد إليه نحو 4800 مواطن، كما أرجعت السلطات المصرية نحو 1250 مواطناً آخر.

المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة (كرم أبو سالم)

أحكمت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي حصار قطاع غزة تجارياً، عبر تكريسها معبر كرم أبو سالم، غير الملائم للأغراض التجارية، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع. ووصلت القوات المحتلة إلى هذه المرحلة من التحكم والسيطرة في واردات وصادرات القطاع بعد إغلاق معبر المنطار "كارني"، وهو المعبر التجاري الرئيسي لقطاع غزة، والأكبر من حيث القدرة الاستيعابية لتدفق البضائع الواردة وتصدير منتجات القطاع مطلع مارس الماضي إغلاقاً كلياً. وإغلاق معبر ناحل عوز، شرق مدينة غزة، والذي كان مخصصاً لإمداد قطاع غزة بالوقود والمحروقات وغاز الطهي، وتحويل الواردات التي كانت تدخل عبره إلى القطاع إلى معبر كرم أبو سالم في مطلع العام 2010 إغلاقاً كلياً، وإغلاق معبر صوفا، جنوب شرق مدينة خان يونس وتحويل كافة رسالات المساعدات الإنسانية والمواد الغذائية التي كانت تورد عبره إلى القطاع إلى معبر كرم أبو سالم أيضاً منذ نحو 3 أعوام.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة لمدة 16 يوماً (53.33% من إجمالي أيام الفترة)، وسمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بإدخال نحو 2,660 شاحنة إلى القطاع تحمل مساعدات إنسانية شملت الأغذية، الأغطية والأدوية المقدمة كمساعدات من منظمات إنسانية دولية مثل برنامج الغذاء العالمي، الصليب الأحمر، الانروا، اليونيسيف والاتحاد الأوروبي. كما سمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بدخول الوقود ومواد غذائية لتجار محليين. ومن بين تلك الواردات نحو 800 شاحنة كانت محملة ببضائع رُفع حظر دخولها إلى القطاع خلال العام الماضي. وقد احتوت تلك الشاحنات على ملابس، أحذية، زجاج، ثلاجات، أفران غاز وكهربائية، كوابل كهرباء، أدوات بناء، سيراميك، رخام، أثاث منزلي، كراسي بلاستيك، ألمنيوم، أخشاب وقطع غيار للسيارات[1].

جدول يوضح عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع خلال فترة التقرير مقارنة بعددها قبل فرض الحصار في يونيو 2007

البيان	قبل فرض الحصار في يونيو 2007	قبل إغلاق معبر المنطار (فبراير)	خلال فترة التقرير بعد شهرين من إغلاق المنطار (ابريل)
معدل الشاحنات اليومي	570	136	88
نسبة المعدل اليومي مقارنة بالمعدل اليومي قبل يونيو 2007	%100	%23.86	%15.43
العجز في الواردات اليومية	00	434	482
نسبة العجز في الواردات اليومية	%0.0	%76.14	%84.56

[1] مصدر المعلومات من وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.

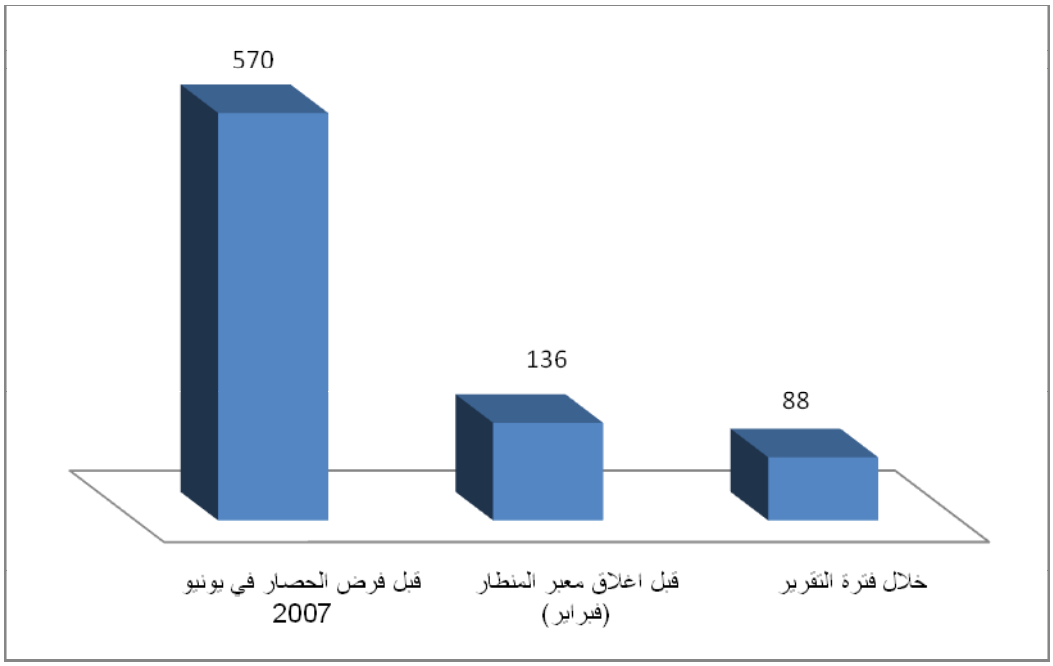

وتؤكد البيانات الواردة في الجدول أعلاه صدقية التحذيرات التي أطلقها المركز، وحذر خلالها من أن تشغيل معبر كرم أبو سالم، كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة، لن يكون كافيًا ولن يفي بكافة احتياجات سكان القطاع التي كانت تورد من 4 معابر تجارية، حيث تظهر البيانات انخفاض كبير في عدد الشاحنات الواردة إلى القطاع بعد إغلاق معبر المنطار، والإغلاق المتكرر لمعبر كرم أبو سالم، حيث بلغ معدل الشاحنات الواردة خلال شهر ابريل 88 شاحنة يومياً، وهو ما يمثل 64% من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى القطاع قبل إغلاق معبر المنطار في مطلع مارس الماضي، و15% من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة570 شاحنة يومياً[2].

وتدحض تلك البيانات المزاعم التي تدعيها السلطات المحتلة بشأن إجراءات تخفيف الحصار، حيث ما زالت نسبة واردات القطاع الفعلية متدنية للغاية ولا تتجاوز نسبة 16% من إجمالي الواردات الفعلية إلى القطاع قبل تشديد الحصار في منتصف يونيو من العام 2007. ومن ناحية أخرى تتسم معظم السلع الواردة بكونها استهلاكية، كما يلاحظ بأن قائمة السلع والبضائع التي تحظر سلطات الاحتلال إدخالها إلى قطاع غزة تتجاوز التعريف الدولي للسلع ذات الاستخدام المزدوج. وترى العديد من المنظمات الدولية العاملة في المجال الإنساني بأن العديد من السلع من خارج القائمة التي أعلنتها السلطات المحتلة بحاجة إلى إجراءات معقدة وموافقات خاصة ضرورية لإدخالها، فيما لم يسمح بتوريد العديد منها. وما يزال استيراد العديد من أصناف المواد الخام محظوراً باستثناء عدد محدود جداً منها، وفي أضيق نطاق. ولا تلبي هذه الكميات المحدودة الحد الأدنى من احتياجات السكان، بعكس مزاعم السلطات المحتلة التي أعلنت من خلالها أنها ستسمح بمضاعفة عدد الشاحنات المسموح بمرورها إلى قطاع غزة.

وقد تسبب إغلاق معبر المنطار "كارني" والاعتماد على معبر كرم أبو سالم في تفاقم معاناة القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية في قطاع غزة، وخلق مزيداً من المعيقات في حركة البضائع المحدودة المسموح بمرورها، كما رفع تكاليف النقل والمواصلات التي أدت بدورها إلى ارتفاع أسعار الواردات الغزية وتحميل المصدرين الغزيين للسلع الزراعية المسموح بتصديرها أعباء مالية إضافية. كما يعتبر المعبر غير ملائم لصادرات القطاع لعدم احتوائه على التجهيزات اللازمة لنقل البضائع، وسعته المحدودة جداً، التي لا تتناسب وعدد الشاحنات التي كانت تصدر عبر معبر المنطار، قبل تشديد الحصار على قطاع غزة.

- **الصادرات الزراعية:**

انعكس اعتماد معبر كرم أبو سالم كمعبر تجاري رئيسي ووحيد لقطاع غزة، والإغلاق المتكرر له، سلباً على كمية الصادرات الزراعية الغزية، فقد أفادت البيانات الواردة للمركز من جمعية التنمية الزراعية -الإغاثة الزراعية (PARC) إلى أن السلطات المحتلة سمحت خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير كمية محدودة جداً من الزهور لا تتجاوز 11.2% من الكمية التي كانت تسمح بتصديرها قبل إغلاق معبر المنطار، حيث سمحت بتصدير كمية لا تتجاوز نصف مليون زهرة

[2] المصدر السابق.

(4,750,00)، بينما تشير البيانات إلى أن صادرات الزهور بلغت خلال شهر مارس الماضي 2,152,000 زهرة وخلال شهر فبراير 4,054,000 زهرة. ولم تسمح السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير أية منتجات زراعية أخرى، وهو ما يفند مزاعم السلطات المحتلة، بتاريخ 2010/11/28، عزمها السماح بتصدير التوت الأرضي والزهور من قطاع غزة بواقع 10 شاحنات يومياً. وقد ارتفعت كمية الزهور التي سمح بتصديرها منذ بداية الموسم في نوفمبر الماضي وحتى نهاية الفترة التي يغطيها التقرير إلى 9.9 مليون زهرة من أصل 60 مليون زهرة ينتجها القطاع سنوياً. جدير بالذكر أن السلطات المحتلة سمحت خلال الشهور الماضية بتصدير نحو 400 طن من التوت الأرضي من أصل نحو 1500 طن هي حصيلة الإنتاج السنوي لقطاع غزة من التوت الأرضي، كما سمحت خلال نفس الفترة بتصدير 6 أطنان فلفل حلو و 7 أطنان بندورة شيري (كرزية). يُشار إلى أن صادرات قطاع غزة من المنتجات الزراعية في العام 2005 كانت تصل الى معدل 70 شاحنة يومياً[3].

جدول يبين اثر الحصار على صادرات القطاع من التوت والزهور خلال المواسم الزراعية الخمسة الأخيرة[4]

الصنف/الموسم	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009	2010/ 2011
التوت/طن	1,357	109	00	40	400
النسبة المئوية	%90.46	%7.75	%0.00	%2.60	%26,6
الزهور/ مليون	24	5	0.8	26	9.9
النسبة المئوية	%40.00	%8.33	%1.33	%43.33	%16.5

جمعية التنمية الزراعية -الإغاثة الزراعية (PARC).

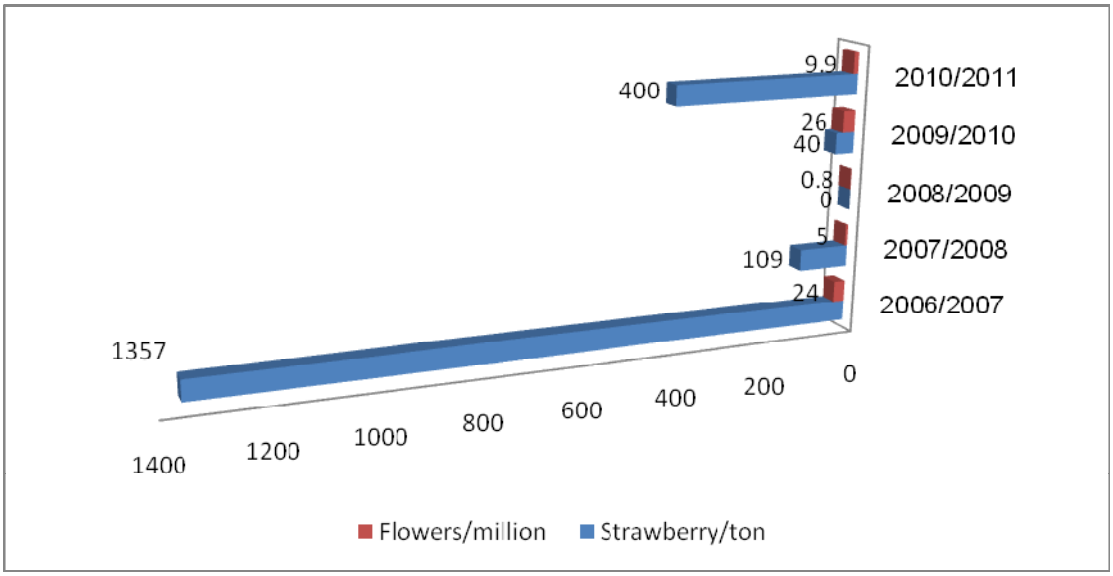

- **توريد السيارات الصغيرة إلى القطاع**

[3] المصدر: جمعية التنمية الزراعية(الإغاثة الزراعية).
[4] يبدأ موسم التصدير لمحصول التوت الأرضي من منتصف شهر نوفمبر سنوياً ويمتد حتى أواخر شهر فبراير من العام الذي يليه، فيما يبدأ موسم تصدير الزهور سنوياً من منتصف شهر نوفمبر وحتى نهاية شهر أبريل من العام التالي، وعليه تم تصنيف مواسم تصدير المحصولين كما تظهر أعلاه في الجدول.

ما تزال السلطات المحتلة تماطل في تنفيذ قرارها القاضي بإدخال 60 سيارة أسبوعياً إلى القطاع دون إبداء أية أسباب لذلك، على الرغم من مرور أكثر من 10 شهور على إعلانها رفع الحظر المفروض على دخول السيارات الصغيرة إلى القطاع، وذلك بعد منع استمر لنحو ثلاث سنوات. وقد شهدت الفترة التي يغطيها التقرير انخفاضاً في عدد السيارات التي سمح بدخولها إلى قطاع غزة، حيث سمحت السلطات الحربية المحتلة، وفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني، بإدخال 120 سيارة صغيرة فقط، في مقابل 180 سيارة سمح بدخولها في شهر مارس الماضي. وقد ارتفع عدد السيارات الإجمالي الذي سمحت بإدخالها إلى القطاع إلى نحو 1,000 سيارة. وجراء ذلك ما يزال أسعار السيارات في قطاع غزة في ارتفاع مستمر جراء ذلك، فيما تشهد أسواق القطاع نقصاً كبيراً في قطع غيارها.

جدول يوضح عدد السيارات الواردة إلى القطاع فعلياً مقارنة بعدد السيارات المفترض توريدها

البيان	العدد
عدد السيارات التي دخلت القطاع	1,000
عدد السيارات التي أعلنت إسرائيل السماح بتوريدها	2,250
نسبة السيارات الفعلية إلى عدد السيارات المفترض توريدها	%44,4
الفرق العددي	1,250

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

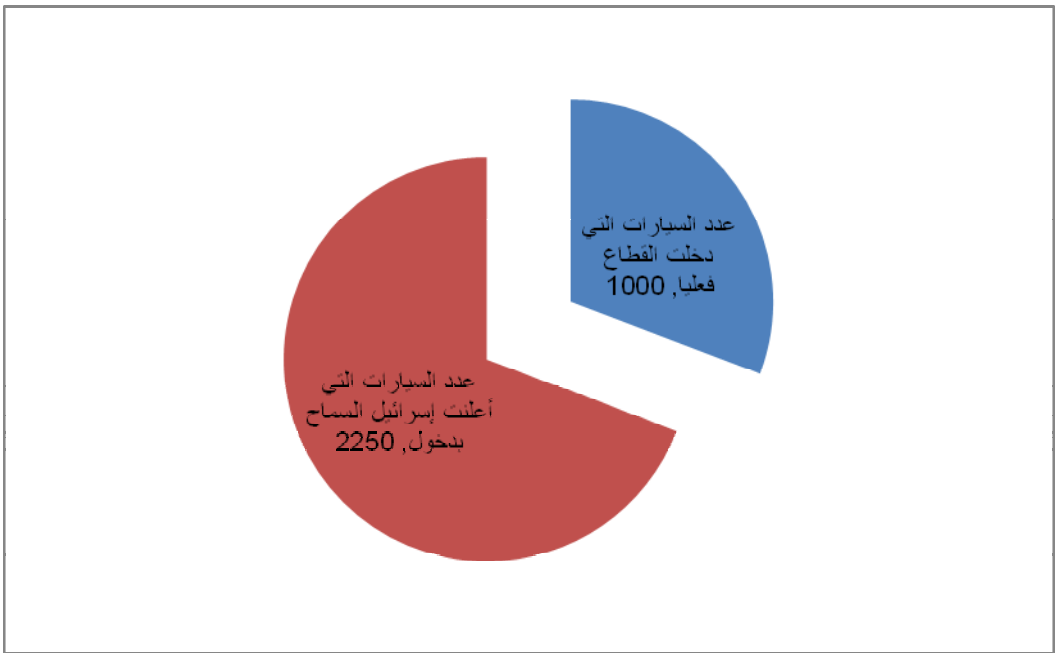

- **الوقود والمحروقات**

قلصت سلطات الاحتلال، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، إمدادات قطاع غزة بغاز الطهي، ومنعت دخوله الى القطاع لمدة 16 يوماً، فيما سمحت بدخول كميات محدودة لمدة 14 يوماً. وبلغت الكمية التي سمح بتوريدها نحو 2,300 طناً، وبمتوسط 76.6 طن. ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل نحو 25%

من الاحتياجات اليومية الحقيقية للسكان، والتي تصل إلى 300 طن يومياً. وقد انخفضت كمية غاز الطهي الواردة إلى القطاع خلال الفترة التي يغطيها التقرير بسبب الإغلاق المتكرر لمعبر كرم أبو سالم إلى ما نسبته 34% عن الكمية التي كانت تورد إلى القطاع قبل اعتماد معبر كرم أبو سالم كمعبر تجاري رئيسي ووحيد لقطاع غزة، حيث كان معدل الوارد اليومي 116 طناً. وقد نجم عن ذلك تكدس الآلاف من اسطوانات الغاز الفارغة في محطات التعبئة والتوزيع، والبالغ عددها 29 محطة في القطاع، والتي اضطرت إلى إغلاق أبوابها في وجه المواطنين. ووفقاً لمتابعة المركز للأوضاع الإنسانية، فان بوادر أزمة نقص غاز الطهي لاحت مع دخول فصل الشتاء خلال شهر نوفمبر الماضي، والذي يرتفع فيه الاستهلاك. وقد أرجعت الهيئة العامة للبترول في غزة أسباب الأزمة إلى إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي معبر ناحل عوز المخصص لواردات قطاع غزة من الوقود (البنزين، السولار، السولار الصناعي والغاز) بشكل نهائي منذ ما يزيد عن العام، وتحديداً بتاريخ 2010/1/4، وتحويل إمدادات القطاع من الوقود إلى معبر كرم أبو سالم، وهو غير مجهز فنياً لتوريد احتياجات سكان القطاع، حيث لا تزيد طاقته التشغيلية القصوى لتوريد غاز الطهي عن 200 طن يومياً فقط.

جدول يقارن كميات الغاز الواردة خلال الفترة التي يغطيها التقرير مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع

البيان	المعدل اليومي/ طن	النسبة المئوية
الكمية الواردة خلال الفترة التي يغطيها التقرير	76.6	%25.5
الكمية الواردة خلال قبل اعتماد معبر كرم أبو سالم كمعبر وحيد لقطاع غزة	116	%38.6
الاحتياجات الحقيقية	300	%100

المصدر: الهيئة العامة للبترول في غزة.

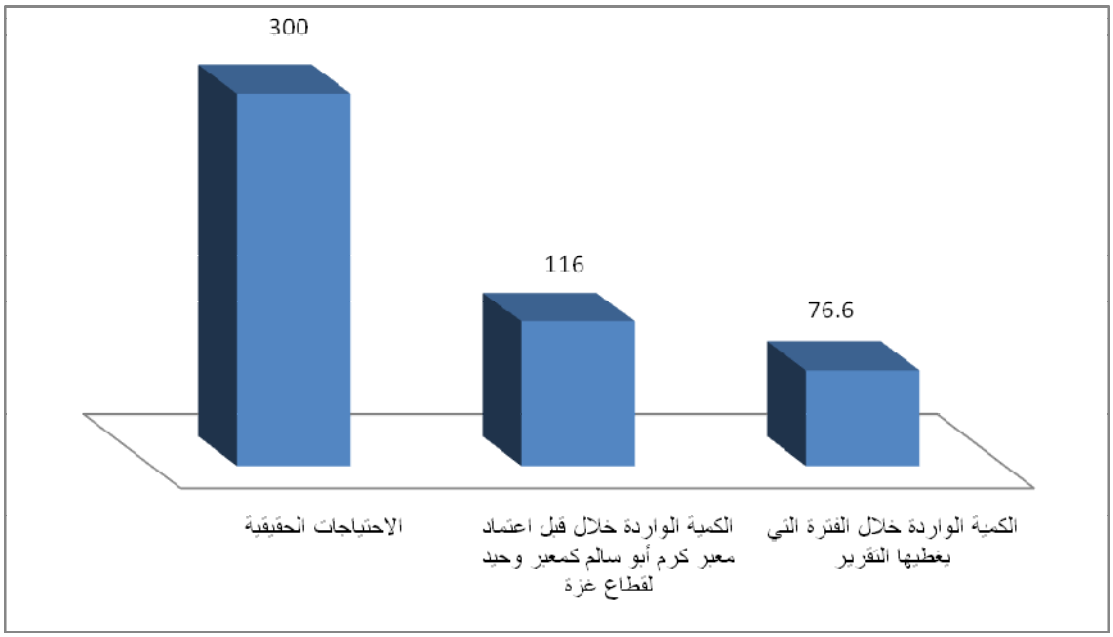

كما سمحت السلطات الإسرائيلية بدخول 65,000 لتر بنزين و231,000 لتر من السولار خلال نفس الفترة لصالح القطاع الخاص ووكالة الغوث. وقد كانت واردات القطاع قبل قرار تقليص الوقود الوارد إلى القطاع نحو 350,000 لتراً من السولار و120,000 لتر بنزين يومياً. جدير بالذكر أن قطاع غزة يعتمد في تغطية احتياجاته الحالية من البنزين و السولار على الكميات التي يتم توريدها عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية/ المصرية.

- **مواد البناء**

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر على توريد مواد البناء إلى قطاع غزة، وذلك منذ نحو 4 أعوام. وقد وافقت السلطات المحتلة على توريد كميات محدودة جداً من تلك المواد لصالح المنظمات الدولية. ووفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني فقد سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول نحو 1,890 طناً من مادة الاسمنت و231 طن من حديد البناء لصالح مشاريع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأنروا"، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" ومصلحة مياه بلديات الساحل، ومؤسسة أنيرا، وذلك في إطار ما يسمى بالتسهيلات التي أعلنت عنها سلطات الاحتلال منذ يونيو الماضي. وفي نفس السياق، سمحت بتوريد نحو 158 طن من مادة الحصمة. يشار إلى أن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين " الأنروا" قد حصلت على موافقة إسرائيلية مبدئية للبدء في تنفيذ 25 مشروعاً فقط، وهي لا تمثل سوى 7% من إجمالي المشاريع التي تخطط الوكالة لبنائها خلال العامين القادمين، وتعاني الأنروا من بطء شديد في تنفيذ مشروعاتها المذكورة، وذلك للقيود الشديدة المفروضة على توريد مواد البناء الخاصة بها.

جدول يقارن بين كمية الاسمنت الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال الشهور السبعة الأخيرة

	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	الإجمالي
الاحتياجات الشهرية/طن	93,000	90,000	93,000	93,000	84,000	93,000	90,000	636,000
الواردات الفعلية/طن	1,054	1,893	436	720	2,094	2,940	1,890	11,028
النسبة المئوية	%1.13	%2.10	%0.46	%0.77	%2.49	%3.16	%2.10	%1.73

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

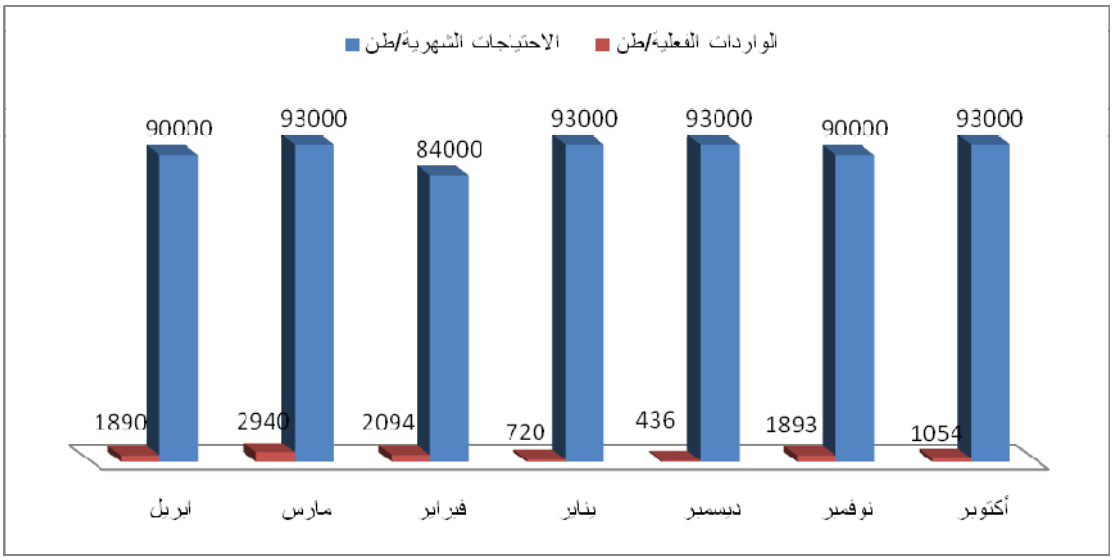

وتشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن اعتماد معبر كرم أبو سالم كمعبر تجاري رئيسي ووحيد لقطاع غزة أدى إلى انخفاض كمية الاسمنت التي سمح بدخولها للمنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، حيث سمح خلال شهر ابريل بدخول 1,890 طناً، فيما سمح خلال شهر مارس بدخول 2,940 طن، وخلال شهر فبراير سمح 2,094 طن، أي تقلصت الكمية بنسبة 35.7% و9.7% على التوالي.

جدول يقارن بين كميات مادة الحصمة الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال الشهور السبعة الأخيرة

	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	الإجمالي
الاحتياجات الشهرية/طن	77,500	75,000	77,500	77,500	70,000	77,500	75,000	530,000
الواردات الفعلية/طن	7,980	17,833	14,700	10,010	26,873	70,000	158	147,550
النسبة المئوية	10.29 %	23.77 %	18.96 %	12.91 %	38.39 %	90.32 %	%0.21	27.83 %

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

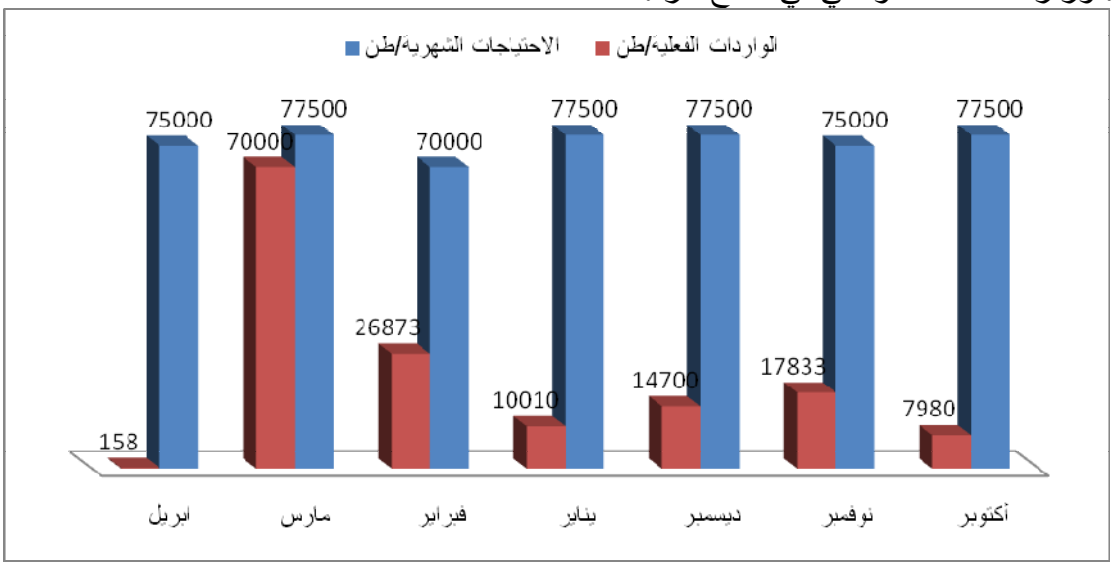

ويلاحظ من البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن انخفاضاً حاداً طرأ على كمية مادة الحصمة التي سمح بدخولها للمنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير مقارنةً بالشهور السابقة، حيث سمح خلال شهر ابريل بدخول 158 طناً فقط، أي ما يعادل 0.22% من الكمية التي سمح بدخولها خلال شهر مارس والتي بلغت 70000 طن، وما يعادل 0.58% من الكمية التي سمح بدخولها خلال شهر فبراير والبالغة 26,873 طناً.

جدول يقارن بين كمية حديد البناء الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال الشهور السبعة الأخيرة

	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	الإجمالي
الاحتياجات الشهرية/طن	62,000	60,000	62,000	62,000	56,000	62,000	60,000	424,000
الواردات الفعلية/طن	569	269	252	354	956	659	231	3,280
النسبة المئوية	%0.91	%0.44	%0.40	%0,57	%1.70	%1.06	%0.38	%0.77

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

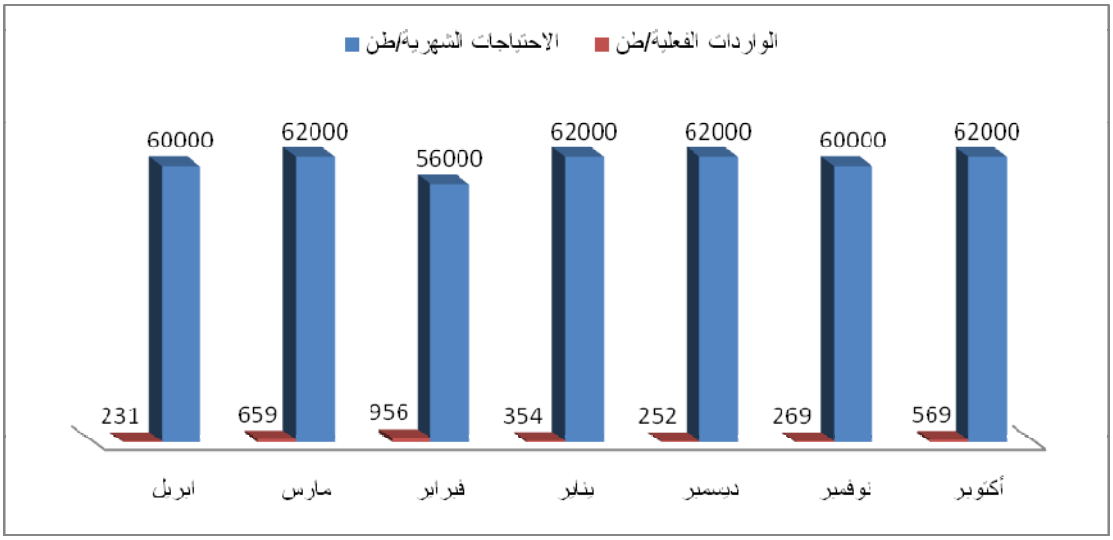

ويستدل من البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى الفترة التي يغطيها التقرير شهدت انخفاضاً حاداً في كمية حديد البناء التي سمح بدخولها للمنظمات الدولية مقارنةً بالشهور السابقة، حيث سمح خلال شهر ابريل بدخول 231 طناً فقط، أي ما يعادل 35% من الكمية التي سمح بدخولها خلال شهر مارس والتي بلغت 659 طناً، وما يعادل 24% من الكمية التي سمح بدخولها خلال شهر فبراير والبالغة 956 طناً.

المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

أولاً: معبر رفح البري

استمر فتح معبر رفح الحدودي مع جمهورية مصر العربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، حيث تواصل سفر مواطني القطاع إلى مصر والخارج أو العودة إلى القطاع. ووفقاً لما أفادت به إدارة المعبر فقد تمكن خلال هذه الفترة نحو 5190 مواطن من مغادرة القطاع، وعاد إليه نحو 4,800 مواطن، فيما أرجعت السلطات المصرية نحو 1,250 مواطن وفقاً لما أفادت به هيئة المعابر والحدود. وقد أغلق المعبر أيام العطلات الأسبوعية (الجمعة والسبت من كل أسبوع) والرسمية (2011/4/25 بمناسبة عيد تحرير سيناء).

جدول يوضح المعدل اليومي للمغادرين والقادمين عبر معبر رفح خلال فترة التقرير

البيان	المعدل اليومي قبل فرض الحصار	النسبة المئوية	المعدل اليومي خلال الفترة التي يغطيها التقرير	النسبة المئوية خلال الفترة التي يغطيها التقرير	العدد في الأوضاع الطبيعية	العدد خلال الفترة التي يغطيها التقرير
المغادرين	535	%100	173	%32.33	10,590	5,190
القادمين	531	%100	160	%30.13	15,930	4,800

المصدر: إدارة معبر رفح الحدودي.

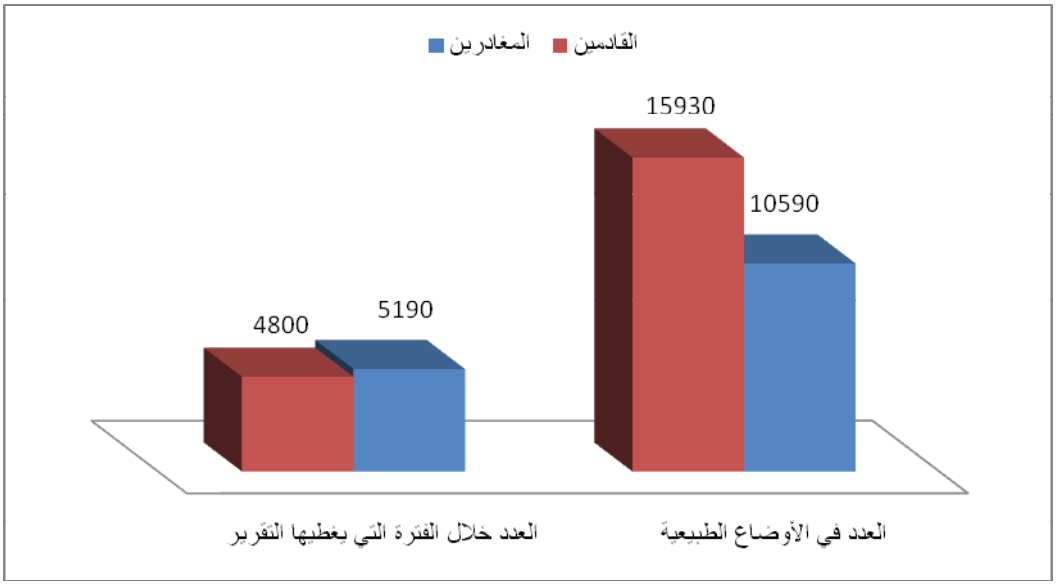

يشار إلى أن السلطات المصرية تسمح منذ 2010/6/1 بسفر وتنقل 8 فئات محددة من مواطني القطاع والأجانب عبر المعبر، وهي الفئات التالية: مرضى القطاع المحولين للعلاج في مصر والخارج بتحويلات مرضية صادرة من السلطة الفلسطينية والحالات المرضية الطارئة؛ العاملون في الخارج من أبناء القطاع ممن يحملون إقامات في الدول المتوجهين إليها وأفراد عائلاتهم؛ طلبة القطاع الدارسين في مصر ويحملون إقامات فيها، وكذلك طلبة القطاع الدارسين في جامعات الخارج حيث يرحلون إلى مطار القاهرة من المعبر، أبناء القطاع من حملة الجوازات الأجنبية والزوجات الأجنبيات المتزوجات من فلسطينيين وأبنائهن، مواطنو القطاع الحاصلين على تنسيقات خاصة من السلطات المصرية، مواطنو القطاع الذين لديهم إقامات سارية المفعول في مصر؛ الوفود والبعثات الدولية، بما فيها الوفود الإنسانية، الحقوقية والوفود والبعثات الدبلوماسية، والصحفيين الأجانب وبعض من حملة الجوازات الدبلوماسية الفلسطينية. وقد سمح لهذه الفئات بالسفر عبر معبر رفح بعد ثلاث سنوات من إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي المعبر كلياً في وجه الفلسطينيين، وتحديداً بتاريخ 2007/6/12.

ثانياً: معبر بيت حانون (ايريز):

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تغلق المعبر أمام حركة وتنقل سكان القطاع، وتسمح بمرور فئات محدودة، هي: 1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة؛ 2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ 3) الصحافيون الأجانب؛ 4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ 5) التجار ورجال الأعمال و6) المسافرون عبر معبر الكرامة، وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان، ووفقاً لما أفادت به هيئة

الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر في وجه هذه الفئات إغلاقاً تاماً لمدة 9 أيام.

كما واصلت السلطات المحتلة سياستها الهادفة لتقليص عدد المرضى المسموح بعلاجهم داخل إسرائيل و/أو في مستشفيات القدس والضفة الغربية، وحرمت فئات جديدة من المرضى، طالت المرضى المصابين بأمراض فقدان البصر وبتر الأعضاء، من اجتياز معبر بيت حانون للوصول إلى المستشفيات لتلقي العلاج، بدعوى أن حالاتهم لا تحتاج إلى إنقاذ حياة، وإنما يحتاجون إلى تجويد حياتهم. وقد ارتفع جراء ذلك عدد المرضى الذين رفضت طلباتهم للوصول إلى المستشفيات المحولين لها. وقد أغلق المعبر أمام مرور مرضى القطاع المحولين إلى المستشفيات الإسرائيلية و/أو الفلسطينية في الضفة الغربية لمدة 9 أيام بشكل تام، بينما فتح المعبر جزئياً وسمح بمرور نحو 690 مريضاً، أي بمعدل 23 حالة يومياً، ويمثل ذلك نسبة 46% فقط من المعدل الذي كانت تسمح به السلطات المحتلة خلال النصف الأول من العام 2006.

جدول بعدد المرضى الذين سمح لهم بالسفر مقارنة بعددهم قبل فرض الحصار في يونيو 2007

	العدد	النسبة المئوية
عدد المرضى قبل فرض الحصار	50	%100
عدد المرضى خلال الفترة التي يغطيها التقرير	23	%46

المصدر: هيئة الشؤون المدنية في قطاع غزة.

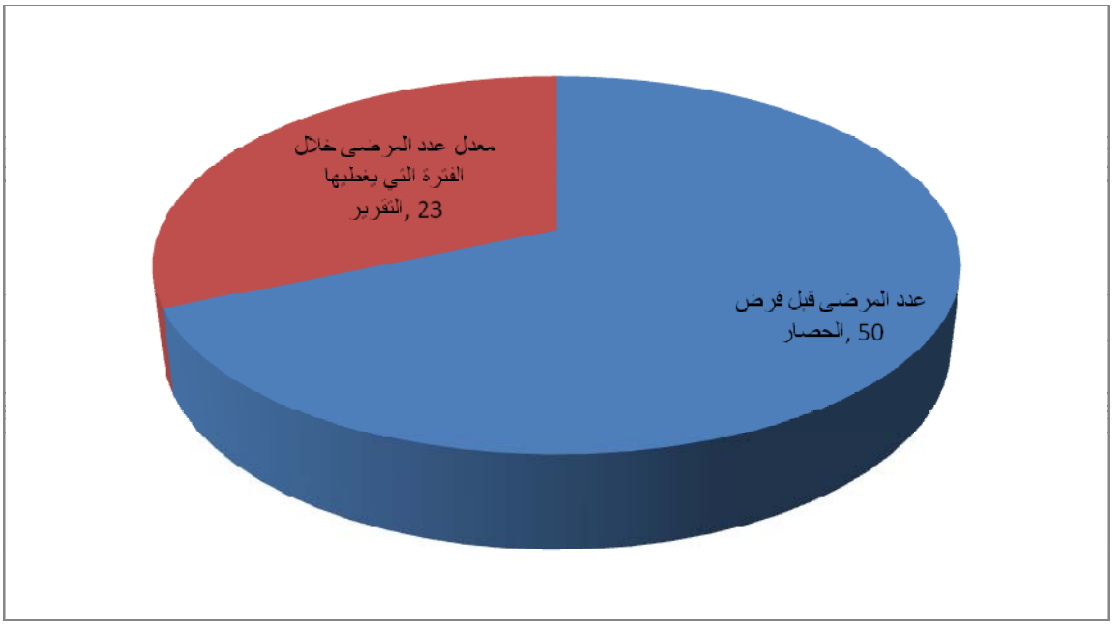

ومن ناحية أخرى تواصل السلطات المحتلة فرض قيود مشددة على مرور الصحافيين والدبلوماسيين والعاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة. وقد سمحت خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول نحو 50 صحفياً، 70 دبلوماسياً و500 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية. وقد جرى ذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع. كما أغلق المعبر في وجه تجار القطاع خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 17 يوماً، وخلال الأيام التي فتح المعبر أمامهم سمح بمرور نحو 690 تاجر فقط، أي بمعدل يومي 23 تاجر يومياً طيلة أيام الفترة. ويعتبر ذلك انخفاضاً حاداً عن العدد المحدود من التجار الذي كانت تسمح بمرورهم عبر المعبر قبل يونيو من العام 2007، حيث كانت تسمح بمرور نحو 150 تاجر يومياً[5].

[5] المصدر: هيئة الشؤون المدنية في قطاع غزة.

ومنذ نحو 47 شهراً تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية حرمان ذوي المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية من أبناء القطاع من زيارة أبنائهم المعتقلين في سجونها. وكانت سلطات الاحتلال قد منعت أهالي نحو 700 معتقل جميعهم من أبناء القطاع، موزعين على جميع السجون الإسرائيلية من زيارة أبنائهم، منذ يوم 2007/6/6، من دون إبداء أية أسباب لهذا الإجراء غير المبرر، والذي يتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني، وخاصة المادة 116 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، والتي تنص على أن: " يسمح لكل شخص معتقل باستقبال زائريه، وعلى الأخص أقاربه، على فترات منتظمة، وبقدر ما يمكن من التواتر. ويسمح للمعتقلين بزيارة عائلاتهم في الحالات العاجلة، بقدر الاستطاعة، وبخاصة في حالة وفاة أحد الأقارب أو مرضه بمرض خطير.

التوصيات:

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

الضغط المتواصل على السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.

إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقا للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن " من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.

Oxfam Novib

بتمويل من الاتحاد الأوروبي ودعم من أوكسفام نوفب

تم نشر هذا الإصدار بمساعدة من الاتحاد الأوروبي، ويتحمل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وحده المسئولية عن محتويات الإصدار، الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ينظر إليه على أنه يعكس وجهات نظر الاتحاد الأوروبي